إلى المحـــــــرر

مناقشة حول الفقر

عندما قرأت المقالة المتعلقة بتخفيض أعداد الفقراء فى العدد الصادر فى حزيران/ يونيه ٢٠٠٢ من مجلتكم، دهشت وشعرت بالقلق من أن أعلم أن بلدى، بيرو، لم تعد بعد وثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء. غير أنى رحبت بالتوصية التى وردت فى مقالة «صياغة وثائق استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء فى بوليفيا: خمس وجهات نظر» (راميرو كافيرو، خوان كارلوس ريكوينا، خوان كارلوس نونيز، روزاليند آيبين، وواين لويس)، من أنه يتعين أن يشمل الحوار الوطنى فى بوليفيا النساء والسكان الأصليين.

إن النساء، والسكان الأصليين، والشباب يستبعدون بانتظام من عملية إعداد استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء؛ فهم غائبون عن المناقشات العامة والحوارات الوطنية، خاصة حين يدرج إصلاح الميزانية أولويات السياسة العامة على جدول الأعمال. ولم تمثل هذه القطاعات الرئيسية الثلاثة من المجتمع رسميا عند التوقيع فى تموز/ يوليه ٢٠٠٢ على الاتفاقية الوطنية للتنظيم والإدارة، من قبل رئيس بيرو وراسمى القرارات من عالمى السياسة والمجتمع المدنى، رغم أن الاتفاقية كانت إنجازا تاريخيا يقوى التزامنا كمواطنين بديمقراطية بيرو المستعادة. واستطاع الذين أتيحت لهم من بيننا فرصة الحضور إدراج مقترحات بشأن محاربة التمييز، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتوفير بيئة أكثر أمنا للأطفال الصغار. والمهم هو التعلم من هذه الأخطاء : إذ لا يمكن إحراز تقدم على أساس التمييز وعدم المساواة. إذ تعنى الديمقراطية وحسن التنظيم والإدارة إتاحة الفرصة للاستماع إلى تشكيلة متنوعة من الأصوات، مما يتيح للمواطنين العاديين المشاركة على أكمل وجه فى الحوار.

وكان الاعتقاد بأن المقالة التى عنوانها « الدين البغيض » (مايكل كريمر وسيما جاياشندران) مزعجة. فليس هناك معنى لأن تقوم الحكومات والهيئات المتعددة الجنسيات بالتحدث بشأن النمو، والقدرة على المنافسة، وتخفيض أعداد الفقراء، فى حين تتجاهل قضية الدين. وكانت الممارسة النموذجية فى أمريكا اللاتينية هى وضع بعض المال جانبا (جزء من أموال الخزانة الوطنية) من أجل الانفاق العسكرى والرفاه الاجتماعى بهدف الدعاية فى الانتخابات والترويج لجداول الأعمال التى تسعى لكسب الشعبية فى حين يحشو أعضاء النخبة الحاكمة وأسرهم جيوبهم الخاصة. وعموما فإن الموارد المعنية كانت تدار « بطريقة (سيئة) » بواسطة نظم حكم تنزع إلى الاستبداد، والفساد، والمحسوبية. لماذا ينبغى للشباب أن يرهن مستقبله ورفاهه الحالى لدفع ثمن قرارات اتخذت دون موافقة الشعب ولم تسهم بشىء فى الثروة الوطنية ؟ هناك حاجة إلى آليات تيسر الملكية لمواطنى البلاد قاطبة وكذلك اشراك وكالة خارجية تستطيع تتبع القروض الحديثة وتحديد أين ينتهى الأمر بالأموال.

وثمة حركة قوية تركز على خفض الدين. والذين يشاركون منا فى هذا الاتجاه يساورهم الشك فى البحوث التى تتجاهل السياق الاقتصادى الكلى. وهذا يرجع، بالإضافة إلى عبء الدين، إلى أن اقتصاداتنا التى جرى إضعافها ينبغى لها أن تتصدى للسياسات الحمائية للعالم المتقدم النمو، ناهيك عن الصادرات الرخيصة من الصين، وممارسات الإغراق الضارة، والعوائق الأخرى التى تعترض التجارة. ومن المفارقات أنه فى حين أن بعض الدراسات تبين أن الفقر آخذ فى التناقص، فإننا نشهد فى منطقتنا إفقارا شاملا للطبقات المتوسطة، واتجاه إلى توزيع الفقر على نحو أكثر مساواة. إن المستقبل قاتم، وتهدد الحلقة المفرغة من الفقر، والعنف، وانعدام الأمن بايقاع جيل الشباب فى الشرك.

أولنكا أوشوا بيريتيجا

عضو تنفيذى باتحاد أمريكا اللاتينية لنساء المجالس البلدية

مستشار بمجلس بلدية ليما

مدير، برنامج العنف فى الحضر وأمن المواطنين،

معهد النساء والأسر (منظمة غير حكومية)

قروض صندوق النقد الدولى لنظم الحكم الاستبدادية

فى مقاله حول «استخدام قروض صندوق النقد الدولى لفترة مطولة» (كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٢)، كان مكتب التقييم المستقل التابع لصندوق النقد الدولى على صواب عندما اشار إلى التداعيات السلبية للسماح بتكرار الاقتراض من صندوق النقد الدولى. وكانت هناك نتيجة أخرى غير مقصودة هى المساندة المالية الضمنية التى تقدم لنظم الحكم الاستبدادية القائمة التى كان يمكن بدون ذلك، أن تفقد التأييد وتتم إزاحتها من السلطة. وقد اتجه الحكام السابقون للفلبين، وهايتى، وكينيا، الذين يظهرون جميعا على قائمة المستفيدين من القروض طويلة المدى، إلى صندوق النقد الدولى طلبا للمساندة المالية التى لا تقدمها أسواق رأس المال الخاص. ونحن لا نعرف ما إذا كانت شعوب هذه البلدان ستغدو أسوأ حالا لو لم يقدم صندوق النقد الدولى قروضا لحكومات الأقلية التى تتولى السلطة فيها أم لا، ولكن على الأقل كان صندوق النقد الدولى سيتحرر من أية مسؤولية غير مباشرة تجاه نظم الحكم هذه.

وأشارت المقالة أيضا إلى توصيات عديدة فى تقرير مكتب التقييم المستقل كان يمكن أن تقلل الحوافز على الاستمرار فى الاقتراض. وثمة تغيير إضافى تضمنه التقرير وهو فرض رسم لسعر الفائدة قابل للتعديل يمكن أن يرتفع إذا استمرت الحكومة فى التقدم لبرامج الإقراض الخاصة بصندوق النقد الدولى. ونحن، كاقتصاديين، نعتقد أن الناس يستجيبون للحوافز؛ وليس هناك سبب للاعتقاد بأن الحكومات لن تفعل ذلك أيضا.

جوزيف ب . جويس

استاذ الاقتصاد، كلية ولسلى

قياس الدين المحتمل

تلقى المقالة التى كتبتها كريستينا ديزكينج بعنوان «الدين : مهما كان فهو أكثر مما ينبغى ؟» (كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٢)، الضوء على بعض القضايا المهمة فيما يتعلق برصد ديون البلدان الأعضاء فى صندوق النقد الدولى، بما فى ذلك اقتفاء أثر الالتزامات المشروطة. غير أنى دهشت عندما قرأت أن المطالبات المشروطة «من الصعب جدا قياسها فى التطبيق». والواقع أن معظم الوكالات الدولية لتصنيف الديون وكذلك شركات تقييم المخاطر التجارية، والمحللين السياسيين المتخصصين للمخاطر يستخدمون منذ سنوات عديدة عددا من النماذج الكمية والنوعية لتقييم المخاطر القطرية.

وبالمثل فإن هانا بولاكوفا بريكسى، من البنك الدولى، واشوكا مودى، من صندوق النقد الدولى، نشرتا أخيرا دراسات وثيقة الصلة بشأن نماذج تقرير نطاق الالتزامات المشروطة للحكومات وتقديرها كميا (هانا بولاكوفا بريكسى وآلان شيك (محرران)، ٢٠٠٢، *الحكومة تواجه خطرا: الالتزامات*

المشروطة والمخاطر المالية (البنك الدولى). وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الأكاديميين الذين يركزون على مناهج الشركات فى تقدير المخاطر، ومنهم إدوارد ألتمان وسكوت غاتشر، طوروا نماذج لتقدير مخاطر التخلف عن السداد استخدمت لفترة تجاوزت عقدا من الزمن لرصد الصحة المالية للمؤسسات العامة والمستفيدين الآخرين من الضمانات الحكومية.

ومن ثم فإنه يتعين على المؤلف أن يعترف بأنه، منذ أوائل التسعينيات، حدث تقدم كبير فى وضع تقييم كمى أفضل للمطالبات المشروطة على الحكومات ولتقدير احتمال ممارستها الفعلية.

لوسيان بيترز، خبير ومستشار
إيروستات، مستشار اللجنة الأوروبية، المساعدة التقنية، صندوق النقد الدولى.

الدين البغيض

تناول مايكل كريمر وسيما جاياشندران بشجاعة قضية حساسة سياسيا فى مقالة بعنوان « الدين البغيض » (حزيران / يونيه ٢٠٠٢). إذ تقضى الضرورة بايضاح ما يشكل الدين البغيض والتوصل إلى توافق فى الرأى بشأن إيجاد حل لهذه القضية. إن اقتراض نقود لشراء اسلحة ـ تشمل معدات لإخماد « اضطرابات » محلية ـ لا يمكن أن يعتبر تلقائيا أمرا بغيضا. وإذا اشترت فرنسا صديريات واقية من الرصاص أو قنابل دخان لاحتمال أن تستخدمها السلطات خلال التظاهرات، فإن هذا لا يعتبر فى حد ذاته عقدا بغيضا. والحكومة الفرنسية حكومة مشروعة والأدوات التى تستخدمها للحفاظ على النظام هى جزء من الترسانة النموذجية لقوى القانون والنظام. كما أن الاقتراض بدون موافقة الشعب لا يعتبر فى حد ذاته دينا بغيضا. فالمفترض أن ممثلى الحكومة يمثلون دوائرهم الانتخابية. ولا ينطبق مفهوم « السلطة غير الشرعية » إلا على نظم الحكم التى تقام بالقوة.

ولتقرير ما إذا كان دين ما يعتبر بغيضا، يتعين علينا أن نوجه الأسئلة التالية : (١) هل يتم تكبده لتمويل عمليات لم يثبت أنها غير مفيدة إلا بعد استخدام الأموال فقط للغرض المعلن ؟ (٢) هل تم تكبده لتمويل عمليات ليست فى مصلحة الشعب منذ البداية ؟ هل تم تكبده بواسطة دولة اشتهرت بفسادها ويتوقع أن تستخدم الأموال لأغراض أخرى غير الأغراض المعلنة ؟(٤) هل قدم بنك خاص قرضا لبلد مثقل بالديون توقعا لحصول الأخير بسرعة على مساعدة أجنبية واستخدام التهديد بعدم وفاء البلد بسداد الدين كوسيلة للابتزاز ؟ تعتبر الأمثلة (٢) و(٣) و(٤) بغيضة.

وفى وسع نظام حكم جديد أن ينازع فى صحة دين ما ثبت أنه بغيض إذا كانت الظروف تؤكد «افتراض أن قرائن تنطوى على الاحتيال» كانت معروفة على نطاق واسع حين تم منح القرض. غير أنه ينبغى لنا تجنب خلق سلطة « أخلاقية » جديدة لها صلاحية الحكم على ممارسات نظم الحكم. فالجميع، فى عصر الإنترنت، يعرفون النتائج التى تتوصل إليها منظمة العفو الدولية ومنظمة الشفافية الدولية، ويستطيعون أن يحصلوا بسهولة على معلومات بشأن ديون البلدان، والالتزام بالممارسات الديمقراطية، وسمعة الزعماء. ويقع على عاتق المصرفيين ذوى الأخلاق الشريفة التزام التحرى عن الغرض الذى سوف يستخدم فيه البلد المقترض بالفعل قروضه، وينبغى له، وفقا للمثال الذى يضربه البنك الدولى، أن لا يصرف الأموال إلا عندما يتبين أن استخدامها سيكون لغرض «غير بغيض». وأى قرض يمنح فى ظروف مشكوك فيها ويستخدم لغرض غير الغرض المعلن نتيجة للإهمال الجدير باللوم للقائمين على المصارف يمكن بسهولة المنازعة فيه فى معظم المحاكم.

ولما كانت معظم القروض تتم على أساس القانون الرومانى أو الأنجلو ـ ساكسونى الذى ينص على حق المنازعة بشأن المعاملات غير الشريفة، فإن النظم الحديثة لديها مبررات للمنازعة فى القروض البغيضة من النوعين (٢) و(٣). وفيما يتعلق بالنوع (٤) لماذا لا تطبق القوانين الموجودة بالفعل على المؤسسات ؟ إن المصرفيين الذين يمنحون قروضا خلال فترات «الريبة» (حين يكون بلد مثقل بالفعل بالديون فى غمار موقف اقتصادى يمثل كارثة ويرجح أن يتطلب تدخل السلطات النقدية الدولية) قد يجدون أن الضمانات التى حصلوا عليها غير سارية بالنسبة لدائنين آخرين قد يتعرضون أنفسهم للمساءلة أو لقرار بتأجيل دفع مطالباتهم. وبعد أن يتعرض المصرفيون لعدد قليل من هذه «الأدشاش الباردة» سيتوقفون عن منح مثل هذه القروض.

لوك كويريل
مستشار مشتريات

وترد سيما جاياشندران ومايكل كريمر على ذلك بما يلى:

نحن نوافق على كثير من النقاط التى أوردها السيد كويريل. إن الدين يكون بغيضا إذا تم تكبده دون موافقة الشعب ولم يكن لمصلحته. وأحد تفسيرات « موافقة الشعب » موافقة أية حكومة تولت السلطة من خلال انتخابات ديمقراطية أو على الأقل دون انتهاك القانون المحلى، تلقائيا.

ونحن نوافق أيضا على أن الحالة (١) التى أوردها السيد كويريل ـ والتى تتضمن أنه يتبين بعد منح القرض أنه ليس مفيدا للشعب فى بلد ما ـ لا تشكل دينا بغيضا. ونحن نحاج بأن تحديد ما إذا كان دين ما بغيضا مقدما يقلل من شأن الأحكام المتحيزة (مثلا، مساعدة بلد فقير على اعتبار أن دينه بغيض على نحو زائف). لأنه إذا اقترضت الحكومة بنية حسنة، فإن الدين لا يعتبر بغيضا حتى إذا تبين أن إنفاقه لم يكن ناجحا.

ونحن نختلف مع السيد كويريل حول نقطتين. الأولى أننا لا نعتبر الحالة (٤) ـ التى يقترض فيها بلد مثقل بالديون ـ دينا بغيضا. إن الحالة تشبه دينا بغيضا من حيث إن التقديرات التى تتم مقدما ـ وهى فى هذه الحالة بشأن قدرة البلد على سداد القروض ـ يمكن أن تحد من إقراض مشكوك فيه. غير أنه يوجد فارق مهم. ذلك أنه إذا اقترضت حكومة شرعية لبناء مدارس لتوفير التعليم لشعبها، ومع توقعها ألا تكون قادرة على سداد القروض، فإنها تعرض للخطر مصالح دائنيها، وليس مصالح شعبها. وينبغى أن يكون واضحا أن الدائن يقرض وهو يدرك المخاطرة وينبغى ألا يتوقع الحصول على كفالة من المؤسسات المالية الدولية بما يقلل الإقراض إلى البلدان المثقلة بالديون. وليست هناك حاجة لجعل العقد غير قابل للتنفيذ. وثانيا، فإننا حين نوافق على أنه حين تنشر هيئات مثل هيئة الشفافية الدولية معلومات ثمينة بشأن الممارسات الديمقراطية للحكومات وغيرها من المسائل المهمة، فإن هذه الهيئات لن توافق دائما على منح القروض. إن هناك حاجة إلى صوت وحيد. ولا يتطلب الأمر إنشاء مؤسسة جديدة: وفى وسع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تقييم موضوع البغض، مثلا.